الدين العام يدق ناقوس الخطر..

كـرة النـار الملتهبـة!!

> 25 مليون مواطن يمني يتحملون ديونا تبلغ نحو 3 تريليونات و900 مليار ريال، تلك هي تكلفة المديونية الداخلية والخارجية التي اقترضتها بالوكالة عنا حكوماتنا السابقة وبنفس الخطى تسير عليها الحكومات اللاحقة حقيقة غائبة عنا جمعين، فمديونيتنا داخليا تقدر صبنحو تريليونين و600مليار، وتريليون و300مليار ديون خارجية (6,075مليون دولار) وبحسبة بسيطة فكل مواطن يمني صغيراً أو كبيراً رجلاً أو امرأة شباباً وشائباً مديون بنحو مليوني ريال في ظل تدني مستوى الدخول وأداء الاقتصاد الضعيف.

تحقيق/عبدالله الخولاني

رب الأسرة في اليمن يسعى جاهدا لمواءمة دخله مع نفقاته واحتياجاته اليومية ويكون الاقتراض عند الحالات الطارئة مثل المرض وعملية البناء وغيرها من الضروريات ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يقترض الشخص مقابل الترفيه إلا فيما ندر، ومع ذلك فإن معايير الرشادة الاقتصادية، للفرد وللأسرة وللدولة ككل، ربما لا تختلف كثيرا، والحكومة التي تنفق دخلها على سداد الديون وفوائدها وعلى توفير الاحتياجات الضرورية لا تتقدم أبدا في مجالات الرفاهية الاقتصادية أو المنافسة الدولية، وإنما تقف محلك سر، بينما العالم من حولها يتقدم.

60%

> يعتبر المؤشر الرئيسي لقياس التغير في الدين العام هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمعايير الدولية تطالب بألا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي على 60% ليكون في نطاق الحد الآمن لكن حسب البيان المالي للحكومة للعام الجاري 2014م تجاوز120% لكن خبراء الاقتصاد المالي يؤكدون أن الدين الداخلي اقترب من 3تريليونات ريال وهذه المؤشرات سواء المعترف بها رسميا أو تحليلات الخبراء فكلها مؤشرات كارثية وتدق ناقوس الخطر.

تبعية

> الوضع النقدي في اليمن يتسم بتبعيته للمالية العامة وسياساتها وأدواتها، فما تزال السياسات النقدية تتأثر كثيرا بالسياسات المالية وتقلل من استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسات النقدية مما يعيق تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وزيادة حرمان الاقتصاد من الموارد المتراكمة المختلفة، وليس فقط من الادخار المحلي وفقا للخبير الاقتصادي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي نبيل الطيري.

معظم النشاط المالي اليمني عند تحليل بنواد الموازنة العامة للدولة يوظف في تمويل عجز الموازنة العامة، ويعزز من هذا الوضع اتجاهات الدين العام الداخلي وآلية عملة، حيث يقوم البنك المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار أذون الخزانة وإدارة عمليات المزادات، وتشكل إصدارات أذون الخزانة أكثر من 96% من إجمالي الدين العام الداخلي حيث ارتفعت قيمتها من 558 مليار ريال في ديسمبر2009 إلى 647 مليار ريال في ديسمبر 2010 ثم إلى 697.7 مليار ريال نهاية ديسمبر 2011 وبحسب التوقعات فإنها ستصل إلى نحو800 مليار ريال في نهاية 2013م.

تجاوز الحدود الآمنة

> إن سياسة إصدار أذون الخزانة التي بدأ إصدارها فعليا منذ شهر مارس 1996م كانت سياسة مؤقتة، إلا أن الإصدارات استمرت بنسب نمو متزايدة حتى الآن بدون حد معين يحكم البنك المركزي ووزارة المالية لهذه الإصدارات. ويفيد الطيري بأنه ومنذ فبراير 2009م قام البنك المركزي بإصدار السندات الحكومية إلى جانب أذون الخزانة بالنسبة للمؤسسات العامة الحكومية التي تمتلك موارد مالية سائلة ضخمة وغير مستثمرة، حيث بلغ حجم إصدارات السندات الحكومية لفترة ثلاث سنوات في ديسمبر 2011م مبلغ 8.8 مليار ريال ليصبح الرصيد القائم لسندات الحكومة حتى ديسمبر 2011م مبلغ (458.9) مليار ريال.

مزاحمة الاستثمار

> ارتفاع معدل الفائدة إلى الحد الذي أصبحت فيه تكلفة الإقراض معيقة للاستثمار يعني ضعف قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه، حيث يصل المتوسط لعائد أذون الخزانة إلى 22.70%، إن ارتفاع أسعار الفائدة على أذون الخزانة شكل عامل جذب كبير للمستثمرين بما فيهم البنوك والمؤسسات، الأمر الذي أدى إلى مزاحمة الاستثمار المالي للاستثمار العيني (الإنتاجي)، وحرمان القطاع الخاص من الموارد المالية، وهو ما أثر سلباً على حجم الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاد، كما أن ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة أسهم في الحد من قدرة الدولة على دعم الاستثمار العام لاسيما وأن معظم مبالغ تلك الإصدارات تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري. وهذا يبين أن أذون الخزانة قد استنفدت أغراضها وفشلت على الأقل منذ العام 1998 في تحقيق الأهداف التي قررها القانون، حيث أن هدف سحب فائض السيولة النقدية، وتوجيهها لأغراض المنفعة الاقتصادية العامة، قد انتقض هو الآخر، لأن السيولة التي سحبت هي السيولة المتوفرة لدى البنوك، وليست السيولة التي هي خارج البنوك، وهذا يلاحظ من عملية بيع أذون الخزانة العامة التي تكاد تكون على جهة واحدة وهي البنوك حيث تشير بيانات البنك المركزي لعام 2011 إلى أن البنوك تشترك بنسبة 85% من إجمالي إصدارات أذون الخزانة، وكأن مهمة البنوك التجارية هي جلب الودائع، وتوظيفها في البنك المركزي، ومعنى ذلك انه ليس لدى البنك المركزي أي وظيفة تنموية سوى تمويل عجز الموازنة العامة.

ابتكار

> وبالتالي فإننا بحاجة كما يرى خبير وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى ابتكار وطرح أدوات مالية بديلة يمكن أن تحقق الأهداف السابقة التي قررها القانون، ولعل من أهم تلك الأدوات ما يُعرف اليوم بالصكوك الإسلامية والتي تم تطبيقها في كثير من بلدان العالم بما فيها غير الإسلامية.

وبما يتيح وضع سياسات نقدية ومالية من خلال ترشيد إصدارات أذون الخزانة وتوجيه قيمة إصدارات أذون الخزانة لتمويل المشروعات الاستثمارية، وتطوير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، واستحداث أدوات جديدة تخدم أغراض النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق يلاحظ أنه قد بدأت الترتيبات لإصدار الصكوك الإسلامية، كما تم إصدار سندات خزينة متوسطة المدى وإعادة النظر في قانون الدين العام رقم (18) لعام 1996 بحيث ينظم عملية إصدار أذون الخزانة وتحديد مقدار التمويل المحلي اللازم ضمن الموازنة العامة وبحيث لا يتعدى سقفاً معيناً للاقتراض الحكومي وبوضع ترتيبات لوضع هذه السندات في سوق الأوراق المالية.

تفاقم

> منذ عام 2009، تفاقم عجز الموازنة العامة بصورة قياسية وهو ما دفع الحكومة إلى تمويله جزئيا من مصادر تضخمية حسب الخبير المالي عبد المجيد البطلي مما انعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي الكلي وأدى لتصاعد معدل التضخم الذي أضر كثيراً بالقوة الشرائية للفقراء. وبهدف استعادة الاستقرار المالي، أقرت الحكومة اليمنية الدخول في برنامج للإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي عام 2010 ويمتد حتى عام 2013م لكن الظروف ربما لم تساعد على تنفيذه.

عجز

> رئيس الجهاز المركزي للاحصاء الدكتور حسن ثابت يفيد بأن إستخدام أذون الخزانة العامة جاء كحلقة من حلقات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتفقت عليه الجمهورية اليمنية مع المنظمات الدولية في عام 1995م حيث عانى الاقتصاد اليمني بعد الوحدة من مصاعب جمة، وخاصة بعد حرب صيف عام 1994م، حيث تدنى سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار وارتفع معدل التضخم، وتسارع العجز في الموازنة العامة، مما اضطر الحكومة اليمنية آنذاك إلى الدخول مع المنظمات الدولية في برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

وتشير الإحصائيات الصادرة إلى أن الحجم التراكمي لأذون الخزانة العامة في نهاية ديسمبر 2012م قد بلغ (904) مليارات ريال، ارتفع في نهاية يوليو في عام 2013م، إلى (1.191) مليار بحسب بيانات البنك المركزي اليمني كما بلغ حجم الدين الداخلي في نهاية عام 2012م (2084) مليار ريال شكل نسبة (29.6%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012م حصة أذون الخزانة العامة من الدين الداخلي كان (43.4%) من حجم الدين الداخلي في نهاية عام 2012م ونسبة الدين العام الداخلي إلى الدين العام الكلي (55.9%) أما النسبة الباقية فتشكل الدين العام الخارجي فيما بلغ حجم الدين الكلي (الداخلي+ الخارجي) حتى نهاية عام 2012م (3640.6) مليار ريال تشكل نسبة 43.8%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي وأيضا ارتفعت مدفوعات الدين (الفوائد على الدين) في نهاية عام 2012م إلى (412) مليار شكلت نسبة (89%) من حجم النفقات الجارية وكذلك شكلت نسبة مدفوعات الدين الداخلي نسبة (96.4%) في عام 2012م.

ويؤكد الدكتور حسن ثابت أن الدين الداخلي (اقتراض الحكومة من الداخل) متزايد سنوياً ويعود السبب في ذلك إلى زيادة النفقات الحكومية بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات الحكومية، أما البديل هو في استخدام الصكوك الإسلامية نظراً لكون إصدارها مرتبطاً بتمويل مشروعات حقيقية، فهي مرتبطة بتمويل المشروعات الحكومية مثل مشروعات البنية الأساسية.

إعادة النظر

> ويجب التأكيد في نهاية الأمر على أنه من الضروري إعادة النظر بالكامل في هيكل الإنفاق العام، وتصحيح ما به من تشوهات وانحرافات، ووضع قانون يحدد سقف الإنفاق العام، ووضع معايير علمية لقياس الكفاءة في استخدام الموارد والاهتمام بزيادة الإنفاق العام على مكونات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا الإنفاق على الصحة وعلى التعليم وعلى الإسكان، والقضاء على الفقر.

2,6 وكيـل وزارة الماليـة تريليون ريال حجم الديـ

> العجز لسنوات عديدة في الموازنة العامة للدولة وبمستويات تفوق المستويات الآمنة نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بصورة كبيرة سبب رئيس لوصول الدين الداخلي إلى نحو تريليونين و600 مليار ريال وتجاوزه المستويات الآمنة كما يؤكد وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التخطيط والإحصاء أحمد حجر الذي أكد أن المشكلة ليست مالية كما يحلو للبعض تصويرها.

ويفيد وكيل وزارة المالية أن الوضع الأمـ الرديء أدى إلى عدم مقدرة الدولة في الحصـ على مواردها المستحقة وإيجاد مناخ استثمار غير آمن مما ترتب عليه تدني أداء مختلـ الأنشطة الاقتصادية، وتجاوز هذه المشكلة كـ يراها حجر هو تبني حزمة سياسية متكامـ تكون أمنية أو لا ثم سياسية ومالية واقتصاد .. فإليكم مزيد من التفاصيل:

خاص/الثورة الاقتصادي

كل المعالجات ستفشل

> بداية ماهي أسباب ارتفاع الدين الداخلي؟

- العجز لسنوات عديدة في الموازنة العامة للدولة وبمستويات تفوق المستويات الآمنة وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي حدثت في النفقات الجارية وخاصة في بند الأجور والمرتبات نتيجة لاستيعاب توظيفات جديدة تفوق 100ألف درجة وظيفية خلال العامين 2012-2013م في الجهازين المدني والعسكري وهذه الزيادة إضافة إلى البطالة المقنعة في الجهاز الحكومي وبالتالي ليس لها أي عائد اقتصادي أو اجتماعي بل قد يكون لها آثار سلبية على اداء الجهاز الحكومي وخاصة في ظل وجود جزء هام من العمالة القائمة في الجهاز الحكومي هي عبارة عن وظائف وهمية ومزدوجة لم تتم معالجتها منذ سنوات ومن ناحية ثانية إضافة اكثر من 50ألف حالة ضمان اجتماعي جديدة بالإضافة إلى الاسعار المرتفعة للفائدة على الدين المحلي والتي تراوحت بين 20-24% ليتم خفضها مؤخرا لتتراوح بين 16-18% وهي ايضا لاتزال مرتفعة وإلى جانب هذا كله تراجع حجم الإنتاج من النفط والغاز ولولا وجود أسعار مرتفعة للنفط لكان الحال أسوأ بكثير.

الأمن رديء

> تأزم المشهد السياسي وانعكاسه على الوضع الأمني ..هل له تداعيات سلبية على وضع المالية العامة؟

- نعم الوضع الأمني الرديء أدى إلى عدم مقدرة الدولة في الحصول على مواردها المستحقة وضبط التهريب والتهرب الضريبي وايجاد مناخ استثماري غير آمن مما ترتب عليه تدني أداء مختلف الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تراجع أرباحها والعبء الضريبي المستحق عليها وايضا ضعف كفاءة الأجهزة الحكومية المختلفة المستفيدة من القروض والمساعدات على استيعاب وتنفيذ المشاريع الممولة خارجيا كليا أو جزئيا، وهذه العوامل كلها إلى الاعتماد في تمويل عجز الموازنة من مصادر داخلية وهذا مارفع نسبة الدين الداخلي إلى مستويات غير آمنة بكل المقاييس ليمثل مانسبته أكثر من 140% من الإيرادات الذاتية المؤكدة للدولة.

تجاوز الحدود الآمنة

> كم بلغ حجم الدين الداخلي؟

- يتوقع أن يصل إلى ترليونين و600مليار ريال بنهاية العام الجاري وهو مستوى تجاوز الحدود الآمنة بكثير.

حزمة سياسات

> البعض يقول إن الدين الداخلي أصبح يشكل خطرا حقيقيا إذا لم يتم اتخاذ المعالجات اللازمة؟

- نعم يشكل مشكلة عويصة وحقيقية ليس فقط للمالية العامة بل على الاقتصاد القومي ككل، مما يستوجب أن تأخذ الحكومة هذه الظاهرة بعين الاعتبار والعمل على معالجتها وحلها بحزمة سياسية تبدأ بالجانب الأمني ثم تصعد إلى الجانب السياسي فالاقتصادي ثم المالي كون مشكلة عجز الموازنة مشكلة هيكلية مركبة ترتبط بكل هذه الجوانب وليست مشكلة مالية كما يحلو للبعض تصويرها.

دور غير إيجابي

> هناك من يلقي باللوم على البنك المركزي الذي تجاوز الحدود الآمنة في إصدار أذون الخزانة؟

- البنك المركزي كان له دور غير إيجابي حيث تم اصدار أذون خزانة في المراحل الأولى ليس لتمويل عجز الموازنة العامة وانما للدفاع عن سعر العملة المحلية وبالتالي ساهم في تراكم حجم الديونية الداخلية في بداية المرحلة وحمل الموازنة أعباء غير ضرورية خاصة وانه كان لدى البنك المركزي ودائع للحكومة تفوق ما تم إصداره من أذون الخزانة وهذا كان خطأ مشتركاً بين وزارة المالية والبنك، كما أن البنك المركزي أبقى على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة بمبررات غير اقتصادية خاصة إذا ما عرفنا أن معدلات التضخم كانت عند مستويات منخفضة مقارنة مع أسعار الفائدة عدا العام 2011م.

المطلوب حزمة معالجات سياسية ومالية واقتصادية

لقاء / مح

* ما أسباب ارت
- مشكلة الدين
الناجمة عن ا
الموارد والنفقات
النفقات وهي م
نمو الموارد العا
الجهاز الإداري
بند الأجور والم
أيضا هناك م
عشوائية وغير
الأسباب، حيث
كلما زاد سعر ب
الدولة تتحمل
السوق المحلي
مستوى الإنفا
العامين الماضيي
الداخلي، وبشك

* ما الحل
الديون؟
- الدولة يمكنها
المصادر المحلي
طريق التنفيذ ا
يمكن أن تغطي

(أذون الخزانة).. فشلت في تحقيق أهدافها

استطلاع/أحمد الطيار

لم يُبد اليمنيون شكوكا حيال موضوع اقتصادي مثلما يبدونه حيال أذون الخزانة فهم يشعرون بأنها تضر اقتصاد بلادهم أكثر مما تفيده إذ سحبت السيولة من السوق لصالح آخرين وباتت الآلاف من الأيادي العاملة متوقفة عن العمل لأن المشاريع الاستثمارية المفترض أن تنشأ بتلك الأموال لم تتم في يوم ما.

البداية

يؤكد الدكتور محمد عبدالحميد فرحان الخبير في التمويل الإسلامي وأستاذ الاقتصاد والمصارف الإسلامية المساعد بجامعة تعز أن أول إذن للخزينة صدر في اليمن بموجب قانون الدين العام رقم 19 لعام 1995م كان في يناير 1997م بغرض تحقيق هدفين أساسيين هما تمويل المشاريع الاستثمارية وسحب فائض السيولة النقدية في السوق.

ويضيف: الأذون تعتبر من أدوات الاقتراض قصيرة الأجل من قبل الحكومة ويقصد بالأذون، إذن من الحكومة للبنك المركزي بإصدارها ووعد من منها للمشتري بسدادها وهذه الكلمات مكتوبة على وثيقة أذون الخزانة ومدة الأذن الواحد المعمول بها في اليمن تمتد من 3 أشهر إلى 12 شهرا من تاريخ إصداره ويطلق عليها أحيانا مسمى السندات الحكومية كون الحكومة تصدرها من خلال البنك المركزي للاكتتاب العام بعائد ثابت.

استثمار مالي

يفيد علي العسيلي الخبير في المالية العامة أن الدولة تستخدم أذون الخزانة لتمويل مشاريع لا يقوم القطاع الخاص بتمويلها، فالبنوك لا تستثمر في أذون الخزانة إلا فوائضها الزائدة التي لم تجد لها مجالاً لاستثمارها، وأموال البنوك هي أموال المودعين ولا يمكن أن تغامر البنوك باستثمار هذه الودائع في مشاريع غير ذات جدوى اقتصادية أو ضخها في قروض لا يمكن استردادها وتصبح ديوناً ميتة تؤثر على ملاءة البنوك وقدرتها على دفع أموال المودعين، البنوك يجب أن تكون دقيقة جداً في اختيار المشاريع التي تمولها وخالية أو قليلة المخاطر، وهناك تجارب مع بنوك مولت مشاريع لكنها في النهاية تكبدت خسائر كبيرة والبنك المركزي دائما يشجع البنوك على الإقراض المأمون بل عمل على إصدار قانون التأجير التمويلي بهدف تمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة واستخدام أموال البنوك في هذه الأنشطة التي ستخلق فرص عمل وتخفف من الفقر، ومن يقول إنها سبب من أسباب الركود لديه مفهوم خاطئ، ونعتقد نحن أنها وسيلة تمويل للكثير من المشاريع والأنشطة التنموية للدولة، وإضافة إلى ذلك فهي أداة نقدية تحافظ على الاستقرار وتحد من التضخم وتمنع المضاربة بالعقارات والعملات الأجنبية.

تجميد

يتفق الخبراء على أن البنوك التجارية جل استثماراتها ينصب في أذون الخزانة وشهادات الإيداع الحكومية وبذلك جمدت مبالغ طائلة دون استخدامها في مجالات الاستثمار الحقيقية، هذا من جانب ومن جانب آخر سوف تحمل فوائد هذه الأذون على حساب الدين الداخلي الذي يزداد بشكل مضطرد في ظل عدم استغلال احتياطات البنك المركزي في استثمارات تمكنه من تغطية تلك النفقات.

مزاحمة القطاع الخاص

ترى الدكتورة نجاة جمعان -أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء- أن البنوك تجمع المدخرات من الناس ويقوم البنك المركزي ببيع أذون خزانة بمعدلات فائدة مرتفعة جدا وبالتالي تظهر لدى البنوك قناعة حيال إقراض الأفراد والشركات في القطاع الخاص لأن مخاطرهم عالية جدا، وبالتالي تعتقد البنوك أن الدخول في أذون الخزانة أضمن لها.

وتضيف: في الواقع الدولة هي التي تحاول من خلال أذون الخزانة أن تمتص الأموال الموجودة في النظام المصرفي لسببين: الأول أنها تمول عجز الموازنة، والثاني: أنها تمتص البطالة لأنه كان في فترة من الفترات تصدر عملات للسوق ولا يقابلها إنتاج محلي وطني وأيضا كان في فترة من الفترات تصدر هذه النقود ولا يكون لها تغطيه إنتاجية أو تغطية ذهب وبالتالي هذا يؤدي إلى تفاقم العجز فهي تحاول تمتص التضخم والآن الدولة عاجزة عن العمل حيال أذون الخزانة.

الآثار على الاستثمار

كان قانون الدين العام صريحا بأن توجه قيمة الإصدارات نحو تمويل المشاريع الاستثمارية وهو ما يعني أن تلك الاستثمارات لها أثر إيجابي على حجم الاستثمارات في الاقتصاد إلا أن الدراسات التي قام بها خبراء كالدكتور فرحان تؤكد أن الإصدارات لم تحقق أهدافها في هذا المجال بل كان لها آثار سلبية على الاستثمار من جهتين: الأولى أن التوسع في الإصدارات وبشكل أسبوعي أدى لحرمان القطاع الخاص من الموارد التي اتجهت للاستثمار في أذون الخزانة وهو ما يعني التأثير السلبي على قدرة القطاع الخاص في تنفيذ الخطط الاستثمارية الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف اقتصاديا بـ(أثر المزاحمة) أي مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على موارد السيولة والمدخرات المحلية المتاحة في الاقتصاد وهذا يؤدي إلى ضعف حجم الاستثمارات في الاقتصاد.

ويشير الدكتور فرحان إلى أن من الآثار السلبية لأذون الخزانة هو التوسع في إصدار وبيع أذون الخزانة إلى الجمهور بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة أدى إلى تراجع نسبة الأرصدة النقدية المتاحة لدى البنوك مما أدى إلى إضعاف قدرتها على منح القروض وهذا سلبي للاقتصاد، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة على الأذون أدى إلى التوجه من الاستثمار العيني الإنتاجي للاستثمار المالي كما أن الأعباء المالية لأذون الخزينة ارتفعت بقوة مشكلة أكثر من 500 مليار ريال منذ يناير 1996وحتى نهاية العام 2010م.

الخلاصة

تؤكد الدراسات المالية أن أذون الخزانة قد استنفدت أغراضها وفشلت على الأقل منذ العام 1998م في تحقيق الأهداف التي قررها القانون ومن ثم فإن اليمن بحاجة إلى ابتكار وطرح أدوات مالية بديلة يمكن أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاستثمارية التي قررها قانون الدين العام ومن أهمها ما يعرف بالصكوك الإسلامية.